اقتصاد

خسائر حادة لبورصة مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تكبدت البورصة المصرية خسائر حادة، أمس الثلاثاء، متأثرة بعمليات بيع واسعة من قبل المستثمرين الأجانب والعرب، ما دفع إدارة السوق لإيقاف التداول لنصف ساعة، بعد أن تجاوز مؤشرها الأوسع نطاقاً نسبة الهبوط المسموح بها، حيث سيطر الهلع على المستثمرين من انهيار قيمة الأسهم في أسوأ أداء منذ أكثر من أربعة أشهر. وأغلقت مؤشرات السوق على هبوط جماعي، ليتراجع المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 0,63%، وانخفض مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» على تراجع نسبته 5,1%، ونزل مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقا بنسبة 3,72%، حيث تقلصت الخسائر في نهاية التعاملات بعد تدخل مؤسسات وصناديق استثمار محلية عبر عمليات شراء لتقليص حجم الخسائر الناجمة عن بيع الأجانب والعرب. وخسر رأس المال السوقي للأسهم المقيدة نحو 7,6 مليارات جنيه، بعد أن أغلق عند مستوى 633,6 مليار جنيه، أمس، ليصل إجمالي خسائره على مدار الجلسات الثلاث الأخيرة إلى حوالي 33,1 مليار جنيه (2,1 مليار دولار)، حيث سجلت السوق تراجعات خلال الجلستين السابقتين أيضاً. وأرجع محللون في سوق المال تراجع السوق إلى تأثيرات خروج شرائح من المستثمرين من الأسواق الناشئة ومنها مصر، خاصة في ظل عدم وجود محفزات جديدة للاستثمار، لافتين إلى أن السوق الأميركية أضحت تجتذب الكثير من رؤوس الأموال الساخنة في ظل حزمة التحفيز الضخمة التي جرى إقرارها أخيراً من قبل إدارة جو بايدن بقيمة 1,9 تريليون دولار ويتوقع أن تدفع أسواق المال لقفزات كبيرة. وتعد خسائر البورصة المصرية، أمس، الأبرز رغم تعرضها لسلسلة من الهبوط منذ أكثر من أسبوعين، حيث سجلت هبوطا متواصلا على مدار الجلسات الست الماضية، فيما يتوقع محللون احتمال تواصل هروب التمويلات من الأسواق الناشئة خلال الشهور المقبلة. وأظهرت بيانات صادرة عن معهد التمويل الدولي أخيرا، ومقره واشنطن، أن حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية التي خرجت من الأسواق الناشئة في الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط الماضي، يفوق تلك التي دخلت إليها بنحو 290 مليون دولار يومياً، مقارنة مع تدفقات إيجابية كانت تقدر يومياً بنحو 395 مليون دولار في الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر الماضي.

لكن شركات عاملة في الوساطة بالأوراق المالية، نصحت مستثمريها بالهدوء، مشيرة إلى أن سوق الأسهم المصرية ما زالت لديها العديد من الفرص، وستظل من الاستثمارات الجاذبة خلال الفترة المقبلة. وفي مقابل تأثير خروج الاستثمارات من الأسواق الناشئة نحو الاقتصادات الكبرى، يرى محللون في سوق المال المصرية أن السبب الرئيسي وراء الانخفاضات الكبيرة في البورصة هو انفجار فقاعة أسهم المضاربة التي كانت تقود السوق خلال الفترة الماضية، فضلا عن التوسع في الشراء بالهامش في السوق والذي يعرف بـ «المارجن»، ما أدى أيضا لمزيد من الانخفاض في الأسعار من أجل تقليل الخسائر، وساهم في نزول باقي الأسهم الكبيرة في المؤشر الرئيسي في ما يعرف بتأثير «الدومينوز». والشراء بالهامش هو إقراض المتعاملين في السوق لشراء أوراق مالية.

تجار ألمانيا يخشون تزايد الإفلاس

قال اتحاد تجار التجزئة في ألمانيا (إتش.دي.إي)، إن قرار الحكومة تمديد إجراءات العزل العام بسبب تفشي فيروس كورونا، وإغلاق المتاجر خلال عيد الفصح قد يدفع المزيد من الشركات إلى الإفلاس، ويؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تشجيع الناس على التدفق إلى المتاجر مسبقا. وأشار الاتحاد، وفق وكالة رويترز، إلى أن 54% من متاجر الأزياء تواجه خطر الإفلاس بعد 100 يوم من الإغلاق. وبعد محادثات استمرت حتى الساعات الأولى من صباح، أمس الثلاثاء، قالت المستشارة أنغيلا ميركل، إن ألمانيا ستمدد إجراءات العزل العام حتى 18 إبريل/ نيسان، ودعت المواطنين إلى البقاء في منازلهم وتقليل الاختلاط قدر الإمكان لمدة خمسة أيام اعتبارا من الأول من الشهر المقبل. بينما هاجمت رابطة تجارة السيارات الألمانية (زد.دي.كيه) تمديد إجراءات العزل العام وتشديدها.

(Getty)

أخبار مختصرة

أذون خزانة لـ«المركزي» العُماني

أعلن البنك المركزي العماني، عن طرح أذون خزانة حكومية، بقيمة 152 مليون ريال عُماني (395,3 مليون دولار) تستحق لمدة 91 يوماً، ابتداءً من اليوم الاربعاء وحتى 23 يونيو/ حزيران المقبل. وذكر البنك في بيان له، امس، أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء مع «المركزي العُماني» على هذه الأذون هو 0,5%. وتعد أذون الخزانة أداة مالية مضمونة لفترة قصيرة الأجل تصدرها وزارة المالية، لتوفير منافذ استثمارية للبنوك التجارية المرخصة، حيث يقوم البنك المركزي العماني بدور مدير الإصدار لهذه الأذون.

الإمارات تستثمر في إندونيسيا

أعلنت الإمارات، أمس الثلاثاء، عزمها استثمار 10 مليارات دولار في قطاعات مختلفة بإندونيسيا. وقالت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية (وام) إن هذه الاستثمارات ستتركز في قطاعات البنية التحتية والطرق والموانئ والسياحة والزراعة. يأتي الإعلان بعد 3 أشهر من عقد أسبوع استثماري بين البلدين، تم التوقيع خلاله على رزمة اتفاقيات في مجالات الموانئ، والخدمات اللوجستية، والصناعات الدفاعية، والطاقة والسياحة، والاقتصاد. ووفق «وام»، يبلغ حجم التبادل التجاري الحالي بين الإمارات وإندونيسيا 3,7 مليارات دولار سنويا.

تحسن الأعمال في كوريا الجنوبية

أظهر استبيان أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ان مؤشر ثقة الاعمال في كوريا الجنوبية ارتفع للشهر التاسع على التوالي في فبراير/ شباط الماضي، في ظل آمال متنامية بالتعافي الاقتصادي. وبلغ مؤشر الثقة في الأعمال 99,5 نقطة لرابع اكبر اقتصاد في آسيا الشهر الماضي، ارتفاعا بـ 0,3 نقطة مقارنة بالشهر الذي سبقه، وفقا لاستبيان شمل 37 دولة معظمها دول ثرية ومتقدمة. ويرتفع مؤشر كوريا منذ يونيو/ حزيران الماضي عندما ارتفع إلى 69,6 نقطة بعد تراجع لخمسة اشهر بسبب تداعيات جائحة كورونا.

صندوق النقد يتوقع ارتفاع ديون البحرين ويدعو لإصلاحات مالية

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الدين العام في البحرين إلى 155% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، داعيا إلى تنفيذ إصلاحات مالية وخفض الديون التي سجلت زيادة حادة خلال العام الماضي مع تضرر الدولة الخليجية من جائحة فيروس كورونا.

كانت استجابة البحرين سريعة لاحتواء الجائحة، وأطلقت حملة تطعيمات واسعة النطاق، لكن الأزمة أدت لانكماش اقتصادي بنسبة 5,4% في 2020، حيث انكمش الاقتصاد غير النفطي بنحو 7%.

وذكر صندوق النقد، في بيان، في ساعة متأخرة من مساء الإثنين، أنّ العجز المالي الكلي زاد إلى 18,2% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي من 9% في 2019 إذ أضر انخفاض أسعار النفط بالإيرادات، بينما ارتفع الدين العام إلى 133% من الناتج المحلي الإجمالي من 102% في العام السابق.

ودعا مسؤولو الصندوق إلى «إجراء إصلاحات عاجلة على مستوى المالية العامة لمعالجة الاختلالات الكبيرة، وخفض الدين العام، واستعادة استدامة الأوضاع الاقتصادية الكلية، مع ضمان توجيه الدعم لأشد الفئات ضعفاً»، مشيرا إلى ضرورة «وضع خطة طموحة تتسم بالمصداقية ودعم النمو لتصحيح أوضاع المالية العامة وتنفيذها على المدى المتوسط، بحيث تركز على حشد الإيرادات المحلية وترشيد النفقات».

وراكمت البحرين ديوناً بسرعة فائقة منذ تراجع أسعار النفط في 2014-2015. وساهم برنامج مساعدات مالية بقيمة عشرة مليارات دولار من حلفاء خليجيين في تفادي البحرين أزمة ائتمان في 2018. وجرى ربط المساعدات المالية بإصلاحات مالية، أعلنت البحرين الشهر الماضي أنها لا تزال ملتزمة بها. وكانت وكالة أنباء البحرين، قد نقلت مطلع مارس/ آذار الجاري، عن وزارة المالية، إن المملكة تتوقع تسجيل عجز قدره 1,2 مليار دينار (3,2 مليارات دولار)، في موازنة العام الجاري.

وأشارت الوزارة إلى أن البحرين تستهدف ميزانية قيمتها 3,6 مليارات دينار للعام 2021، مع إيرادات متوقعة تبلغ 2,4 مليار دينار. وبالنسبة للعام القادم، قدرت الوزارة إجمالي النفقات عند 3,57 مليارات دينار مقابل إيرادات إجمالية قدرها 2,46 مليار دينار، ما ينتج عنه تراجع طفيف في العجز إلى حوالى 1,1 مليار دينار.

عن التطبيع المجاني والفتور الإماراتي

مصطفى عبدالسلام

يوما بعد يوم تحرز دولة الاحتلال نجاحات على مستوى التطبيع الاقتصادي مع العديد من الدول العربية، وبعدما كان هذا النوع من التطبيع خجولا وبطيئا في سنوات سابقة، ويتم من قبل بعض الحكومات تحت جنح الظلام باعتباره جريمة يرفضها الشارع والأحزاب والنقابات، باتت الحكومات ترتكب هذه الجريمة الآن في وضح النهار، دون أن تضع في حساباتها الرأي العام، ليس بسبب حدوث تغير في مزاج الشعوب تجاه التطبيع مع كيان مغتصب ودولة احتلال، لكن لأن قوى القهر التي تمارسها حكومات المنطقة ضد شعوبها باتت تحول دون خروج هؤلاء الرافضين إلى الشارع للتنديد بهذه الهرولة في التطبيع.

بل باتت تلك الحكومات القمعية تحول دون حتى مجرد الاعتراض على ضخ مليارات تحتاجها شعوبها بصورة ملحة في شرايين الاقتصاد الإسرائيلي. وبعد أن شاهدنا قبل أيام الصفقة الأضخم في تاريخ التطبيع بإعلان الإمارات تأسيس صندوق تُضخ من خلاله 10 مليارات دولار في شرايين اقتصاد دولة الاحتلال، وإبرام أبوظبي مئات الصفقات لضخ مليارات الدولارات في كل القطاعات داخل إسرائيل، رأينا محطات أخرى في قطار التطبيع المجاني وفائق السرعة رغم المزاعم عن وجود فتور شديد في العلاقات بين الجانبين. واللافت أن السرعة تتم في الوقت الذي تتردد فيه تلك المزاعم، فقد كشف آفي سمحون رئيس المجلس الاقتصادي في ديوان الحكومة الإسرائيلي النقاب يوم السبت عن أن الإمارات ودولة الاحتلال تدرسان تدشين عدد من مشاريع البنى التحتية الكبيرة ذات الطابع الاستراتيجي، على رأسها خط سكة حديد يربط الإمارات بميناء حيفا مرورا بالأردن والسعودية، ويسمح بنقل البضائع من إسرائيل إلى الإمارات في غضون يوم.

ومن بين المشروعات الجاري الاتفاق عليها أيضا بين الجانبين مساهمة الإمارات في تدشين ميناء عميق المياه في إيلات، سيخدم كلاً من إسرائيل والأردن وسيمنح دولة الاحتلال بوابة مائية في الجنوب.

تصريحات سمحون لم تتوقف عن هذا الحد، إذ أكد أن أبوظبي وتل أبيب يمكن أن يتعاونا في تدشين مشاريع في السودان، خاصة في الزراعة. لا يقف قطار التطبيع عند العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، بل يتواصل بلا توقف وبسرعة هائلة، فأمس أعلن المغرب عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين رجال الأعمال المغاربة والإسرائيليين. وربما يتم غدا التوقيع على مشروعات بين دول أخرى منها السودان وموريتانيا، خاصة أن نواكشوط كانت قريبة من إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، مقابل الحصول على حوافز مادية، لكن انتهاء فترة ترامب حال دون ذلك.

عملات

لا قاع لانهيار الليرة اللبنانية... و«منصة المركزي» بلا جدوى

واصلت العملة اللبنانية انحدارها إلى القاع إذ تجاوز سعر الدولار، أمس، 14200 ليرة، ويأتي ذلك في وقت تحوم فيه الشكوك حول قدرة «منصة المركزي» على لجم السوق السوداء

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تتوجّه الأنظار في لبنان إلى ما يُسجّله سعر الصرف في السوق الموازي بعد قرار البنك المركزي السماح للمصارف، بالتداول في العملات مثل الصرافين الشرعيين وتسجيل العمليات بالسعر الحقيقي على المنصة الإلكترونية التابعة له.

ويأتي ذلك في الوقت الذي سجّل فيه سعر صرف الدولار في السوق السوداء أمس الثلاثاء، قفزة جديدة إلى أكثر من 14200 ليرة لبنانية في التعاملات المبكرة، بعدما كان انخفض إلى حدود عشرة آلاف ليرة قبل انهيار المفاوضات الحكومية أول من أمس، بين الرئيس ميشال عون ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، ولم تترجم بعد مفاعيل اللقاء الذي جمع حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي) رياض سلامة، ومستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية شربل قرداحي، يوم الجمعة الماضي، والذي أفضى إلى الإعلان عن قرارين لمصرف لبنان المرتبطين بالمنصة الإلكترونية والسماح للمصارف بالتداول بالعملات مثل الصرافين الشرعيين وتسجيل العمليات بالسعر الحقيقي على المنصة، وذلك بهدف لجم الارتفاع المستمرّ لسعر صرف الدولار، علماً أنّ الأجواء التي خرجت عن اللقاء كانت إيجابية بأنّ السعر سينخفض إلى ما دون 9 آلاف ليرة لبنانية.

لا ارتباط بالحكومة

اعلن مصرف لبنان (البنك المركزي اللبناني) في بيان انه «تم تداول خبر على وسائل التواصل الاجتماعي مفاده ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لن يطلب المنصة الإلكترونية «Sayrafa» إلا بعد تشكيل الحكومة. واكد البيان ان مصرف لبنان ينفي هذا الخبر جملة وتفصيلا. وكان المركزي قد اصدر تعميما اول من امس الى مؤسسات الصرافة كافة المسجلة لديه يعلمها فيه بوجوب قيامها خلال مدة حددها الاقصى 16 ابريل/ نيسان المقبل بالاشتراك في المنصة الإلكترونية للعمليات المتابعة له حتى تسجّل عليها كل العمليات، وتصبح مرجعاً أساسياً للسعر الحقيقي للسوق، كما تضمن قراراً ثانياً بالسماح للمصارف بالتداول في العملات وتسجيل العمليات بالسعر الحقيقي على المنصة، على أن تتابع لجنة الرقابة على المصارف حسن سير العمل.

خطوة مشكوك فيها

يرى خبراء اقتصاد أنّ خطوة مصرف لبنان لن تؤتي ثمارها طالما أنه لا دولار يُضخ في السوق، والطلب ما يزال يتخطى العرض بأشواط، منتقدين إقدام البنك المركزي على جعل الناس يشترون العملة الخضراء الصعبة من البنك فيما ودائعهم بالدولار الأميركي محجوزة ولا يمكن أن يسحبوها. ويفقد اللبنانيون الثقة بخطوة مصرف لبنان في لجم ارتفاع سعر صرف الدولار، نتيجة التجارب السابقة التي لم تكن مشجعة على الإطلاق وعجّزت عن تأدية دورها المنشود، ولا سيما لناحية ضخّ العملة الصعبة لدى الصرافين والتي سرعان ما تحوّلت إلى ملف لدى القضاء اللبناني عند الادعاء على حاكم البنك المركزي رياض سلامة، بالإهمال الوظيفي وإساءة الأمانة في عملية إدارة الدولار المدعوم. وأصدر المكتب الإعلامي للرئاسة اللبنانية، يوم الجمعة الماضي، بياناً كشف فيه عن اجتماع عقد بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية شربل قرداحي، خرج منه قراران عن البنك المركزي، الأول يقضي بإطلاق المنصة الإلكترونية لبنان لن تؤتي ثمارها طالما أنه لا دولار يُضخ في السوق، والطلب ما يزال يتخطى العرض بأشواط، منتقدين إقدام البنك المركزي على جعل الناس يشترون العملة الخضراء الصعبة من البنك فيما ودائعهم بالدولار الأميركي محجوزة ولا يمكن أن يسحبوها. ويفقد اللبنانيون الثقة بخطوة مصرف لبنان في لجم ارتفاع سعر صرف الدولار، نتيجة التجارب السابقة التي لم تكن مشجعة على الإطلاق وعجّزت عن تأدية دورها المنشود، ولا سيما لناحية ضخّ العملة الصعبة لدى الصرافين والتي سرعان ما تحوّلت إلى ملف لدى القضاء اللبناني عند الادعاء على حاكم البنك المركزي رياض سلامة، بالإهمال الوظيفي وإساءة الأمانة في عملية إدارة الدولار المدعوم. وأصدر المكتب الإعلامي للرئاسة اللبنانية، يوم الجمعة الماضي، بياناً كشف فيه عن اجتماع عقد بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية شربل قرداحي، الأول يقضي بإطلاق المنصة الإلكترونية لبنان لن تؤتي ثمارها طالما أنه لا دولار يُضخ في السوق، والطلب ما يزال يتخطى العرض بأشواط، منتقدين إقدام البنك المركزي على جعل الناس يشترون العملة الخضراء الصعبة من البنك فيما ودائعهم بالدولار الأميركي محجوزة ولا يمكن أن يسحبوها. ويفقد اللبنانيون الثقة بخطوة مصرف لبنان في لجم ارتفاع سعر صرف الدولار، نتيجة التجارب السابقة التي لم تكن مشجعة على الإطلاق وعجّزت عن تأدية دورها المنشود، ولا سيما لناحية ضخّ العملة الصعبة لدى الصرافين والتي سرعان ما تحوّلت إلى ملف لدى القضاء اللبناني عند الادعاء على حاكم البنك المركزي رياض سلامة، بالإهمال الوظيفي وإساءة الأمانة في عملية إدارة الدولار المدعوم. وأصدر المكتب الإعلامي للرئاسة اللبنانية، يوم الجمعة الماضي، بياناً كشف فيه عن اجتماع عقد بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية شربل

> محلل اقتصادي: أزمة الثقة وراء أزمة السيولة وقفزات الدولار

شح الدولار

أصدر مصرف لبنان المركزي تعميماً أول من أمس، إلى مؤسسات الصرافة كافة المسجلة لديه يعلمها فيه بوجوب قيامها خلال مدة حدها الأقصى 16 إبريل/ نيسان المقبل بالاشتراك في المنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة المنشأة من مصرف لبنان والتسجيل على التطبيق الإلكتروني العائد لهذه المنصة والالتزام بالشروط الواردة في القرار الأساسي رقم 13236 في 10 يونيو/ حزيران 2020 وذلك تحت طائلة شطب المؤسسات المخالفة. ويعزو حاكم مصرف لبنان في التعميم هذه الخطوة إلى الظروف الاستثنائية الحالية التي يمر بها لبنان والتي أثرت بشكل كبير على سعر صرف العملات الأجنبية النقدية، ولما يقتضيه تنظيم عمليات الصرافة لحماية استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية. يقول رئيس لجنة الرقابة على المصارف السابق، سمير حمود، لـ«العربي الجديد» إنّ مصرف لبنان لا بد من أن يتحرك للجم تدهور قيمة الليرة اللبنانية بالية معينة، لكن الذهاب باتجاه المنصّة في ظلّ أزمة الدولار وسوق القطع لن يحقّق المعالجة المطلوبة. ويرى حمود أنه لا يجوز استخدام ودائع اللبنانيين في أي عملية والتصرف بها للخروج من الأزمة، بل يجب إعطاؤها لأصحابها فهي ليست ملك المصارف أو البنك المركزي، لافتاً إلى أنّ مصرف لبنان سيطلق عملية التداول بالعملات الأجنبية ورقياً أو نقدياً، لكن الحركة ستكون مقيّدة ومحصورة بكمية معينة من السيولة النقدية، وبعض النشاطات الاقتصادية والتجارية والفردية المحددة، ومن غير المفيد تقييد السوق الحرّ السوداء. ويشير حمود إلى أن تحديد سعر ثابت للصرف يضرب محاولات البنك المركزي تماماً، وهذا ما حصل عند ضخّ الدولار بسعر محدد لدى الصرافين المرخصين من خلال المنصة التي أطلقها مصرف لبنان وطلب وضع هامش معقول بين البيع والشراء، إذ لا يمكن تحديد السعر في وقت يعتبر فيه العرض قليلاً جداً والطلب كبيراً، مشدداً على أنّ الأهم أن يوازي العرض الطلب على الدولار وهنا العملية الأساس ونقطة الفصل.

شركات الصرافة تتأهب لدخول المصارف حلبة تداول العملات (جوزيف عيد/فرانس برس)

خطوات المعالجة الحقيقية

يرى رئيس لجنة الرقابة على المصارف السابق في ذلك نوعاً من التلهّي، رغم ترحيبه بالمنصة، لكن المعالجة الحقيقية للأزمة تكمن في تحريك العرض للدولار لمواجهة ارتفاع الطلب عليه، ووضع العملة الصعبة في السوق، وإضفاء خطاب سياسي مستقرّ ومريح ومالية عامة تساعد على استقرار سعر الصرف. من جهته، يعتبر الخبير الاقتصادي باتريك ماردينى أنّ هناك غموضاً وعدم وضوح في خطوة مصرف لبنان وتحديداً لناحية أي سعر سيعتمد في المنصّة. ويشرح مارديني، لـ«العربي الجديد»، أنه إذا كان سعر الصرف أقلّ من السعر المعتمد في السوق الموازي فلن تؤدي المنصة أي دور، باعتبار أن الناس سيبقون يلجأون إلى السوق السوداء ليحصلوا على صرف أعلى لأموالهم الدولارية، علماً أنها ستلقى تهافتاً من الذين يملكون أموالاً بالعملة الوطنية ويريدون تحويلها إلى الدولار. ويضيف: «إذا قرّر مصرف لبنان أن يضخّ الدولار بنفسه في المنصة عندها سنكون أمام استنزاف لاحتياطي مصرف لبنان ومش بأموال المودعين». أما إذا كان سعر الصرف المحدد في المنصة التابعة للبنك المركزي يعادل أو يُحدّد تبعاً لأرقام السوق السوداء، يقول مارديني، «فعندها ستكون المنصة إيجابية، إذ بهذه الطريقة نزيد عدد اللاعبين في السوق الموازي أو سوق القطع وندخل إليها المصارف والصرافين الشرعيين، ما من شأنه أن يخفف التقلبات الحادة في سعر الصرف وإمكانية التلاعب بالسوق، لكن هذا لا يعني أن سعر الصرف سينخفض، بل اتجاهه سيبقى تصاعدياً».

شح السيولة

على صعيد الأزمة وطرق المعالجة، يقول كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس، نسيب غبريل، لـ«العربي الجديد»، إن هناك مشكلة شح في السيولة والعملات الأجنبية بالاقتصاد اللبناني سببها أزمة الثقة التي بدأت في أواخر عام 2017 وتوسعت تدريجياً في سبتمبر/ أيلول 2019 حيث كان التراجع الكبير في تدفقات رؤوس الأموال إلى لبنان وتوقفت بشكل شبه كامل بعد قرار الحكومة في مارس/ آذار 2020 بالتعذر عن تسديد سندات «اليوروبوندز» إضافة إلى ظهور السوق الموازي، وقد أصبحنا اليوم أمام نحو 5 أسعار للصرف. ويشدد على أن تشغيل الاقتصاد من جديد وبشكل طبيعي يحتاج إلى توحيد أسعار الصرف ضمن خطة إصلاحية متكاملة وشاملة للنهوض تضعها الحكومة الجديدة، تتضمن إعادة هيكلة القطاع العام، وتصحيح الاختلالات بالمالية العامة، ومعالجة الوضع النقدي والمصرفي والمعيشي وإعادة النمو للاقتصاد اللبناني، وإعادة تأهيل البنى التحتية وغيرها من الخطوات، إلى جانب ضرورة العودة إلى طاولة المحادثات مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى اتفاق تمويلي إصلاحي معه. ويضيف غبريل: «التوقيع على اتفاق مع الصندوق من شأنه أن يعطي مصداقية للمشروع الإصلاحي وانضباطاً في تطبيقه، على أن يبدأ الصندوق بعد 3 أشهر من توقيعه بضخ السيولة ليتبع ذلك تدريجياً عند تطبيق الإصلاحات بمهل زمنية ووفق أولويات محددة، واتفاقات مع مصادر أخرى مثل مؤسسات متعددة الأطراف وصناديق تنمية وفي مراحل لاحقة من القطاع الخاص، وبالتالي، نحن بحاجة لتدفق رؤوس أموال بشكل كافٍ إلى لبنان، ولن يحصل ذلك من دون اتفاق مع صندوق النقد».

تقرير

ليبيا: مخاوف من تداعيات «الميزانية الباهظة»

استحقاقات كبيرة تواجه الحكومة الليبية فيما يخص الميزانية الموحدة التي تؤكد التسريبات أنها تبلغ نحو 96 مليار دينار، في ظل ما تعانيه البلاد من أزمة مالية خانقة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أثارت تسريبات وسائل إعلام ليبية حول حجم الميزانية المقترحة من قبل حكومة الوحدة الوطنية، جدلا واسعا في الأوساط الليبية، وسط تباين في الآراء حولها.

وتحدد تلك التسريبات حجم الميزانية، بـ 96 مليار دينار ليبي (الدولار = 4,5 دنانير)، منها 33 مليار دينار للمرتبات، و11 مليارا للنفقات العامة، و22 مليارا للتنمية، و3 مليارات لحالات الطوارئ، وأكثر من 23 مليارا لبند الدعم الخاص بالأدوية والأغذية والمحروقات. وفيما لم يحدد رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب، عمر تنتوش، حجم الميزانية، يؤكد أن المشاورات بين أعضاء اللجنة المالية لا تزال مستمرة حتى الآن.

وقال تنتوش في حديث لـ «العربي الجديد» إن المشاورات الجارية حول مقترح الميزانية تهدف لدراستها قبل إحالتها لمجلس النواب لاعتمادها أو إعادتها للحكومة لإجراء تعديلات عليها. وأشار تنتوش إلى أن المشاورات الحالية تتخللها اتصالات بالجهات المعنية بالميزانية المقترحة لهم لمعرفة أسباب طرح هذه الأرقام خصوصا وأنها أول ميزانية موحدة للبلاد منذ سنوات، مشددا على حرص لجنته على أن تتناسب الميزانية مع أهداف الحكومة خلال الفترة المقبلة لتلبية عدة استحقاقات والإصلاحات اللازمة للاقتصاد ومعيشة المواطن. لكن عضو مجلس النواب، عبد السلام نصية، يرى، خلال تغريدة على تويتر، أن الإصلاحات التي تسعى لها الحكومة كتوحيد المؤسسة والإعداد للانتخابات وتحسين الوضع المعيشي للمواطن «لا تحتاج إلى ميزانية باهظة»، مطالبا الحكومة بـ«مواجهة الفساد». وهو مطلب ملحّ، وفق أستاذ الاقتصاد بالجامعات الليبية، عبد السلام زيدان، مشيرا إلى أن مطلب مواجهة الفساد يتوجب قبله الاطلاع على الأسس والضوابط التي بنت الحكومة عليها مقترحها للميزانية. ويبدو أول التحديات أمام مقترح الميزانية، بحسب زيدان، في جانب قدرة الدولة على توفير الإيرادات. وقال: «لا نعرف هل وضعت الحكومة في الحسبان حجم إيرادات البلاد أساسا لمقترحها». ولمواجهة هذا التحدي يؤكد زيدان أن الحكومة من المفترض أن تتبنى مشاريع لتنمية الإيرادات وفقا لحساسية الظروف التي تمر بها البلاد وتركة الأزمات المتراكمة تزامنا مع ضوابط احترازية تمنع تسرب منظومة الفساد المتوغلة في مؤسسات الدولة مجددا. ويمزيد من التوضيح يشير زيدان إلى أن اعتماد مقترح الحكومة المعتمد على موارد النفط قد يواجه صعوبات رفع التجميد الذي فرضته المؤسسة الوطنية للنفط على حساباتها. وقال: «حتى الآن لم يتدفق أي شيء للبنك المركزي الذي يجب عليه انتظار قرارات دولية بشأن عودة تدفق الإيرادات من حسابات المؤسسة الوطنية للنفط المجمدة وحتى بعد رفع التجميد، فأغلب الإيرادات ستذهب لتغطية مصاريف تشغيل الحقول النفطية وسداد ديونها المستحقة للشركات الأجنبية العامة في ليبيا». وفي مواجهة هذا التحدي تبدو الاستحقاقات كبيرة أمام الحكومة لمواجهة ملفات شائكة تعهد بحلحلتها مثل أزمة الكهرباء وإعادة تأهيل القطاعات المتصلة بحياة المواطن كالصحة والمواد الأساسية ولقاحات كورونا وتأجيل القطاع الأمني. لكنه في ذات الوقت يرى أن توسيع الحكومة لتشكيلتها الوزارية كان من بين أهدافها فصل عدد من القطاعات والمؤسسات بهدف عدم تضارب المهام والصلاحيات وبالتالي توزيع الميزانية وفق بنودها بشكل ييسر توجيهها ومراقبتها. لكن زيدان في ذات الوقت يعبر عن مخاوفه من ارتفاع مستوى التضخم وخروجه عن السيطرة في حال إقرار الميزانية بهذا الحجم، وفق التسريبات.

توقعات بارتفاع التضخم في حالة إقرار ميزانية ضخمة (فرانس برس)

سورية

مضاعفة سعر الدولار لحوالات المنظمات

عدنان عبد الرزاق

كشفت مصادر في سورية، أمس الثلاثاء، أن مصرف سورية المركزي رفع سعر الحوالات الواردة من الخارج بالقطع الأجنبي، من 1250 إلى 2500 ليرة سورية للدولار الواحد، مبينة نقلاً عن مسؤول في المصرف، أن رفع السعر يشمل المنظمات والجهات الدولية، من دون أي تغيير على سعر الصرف الرسمي للدولار الذي يحدده مركزي دمشق بـ1250 ليرة سورية للدولار الواحد لباقي التحويلات والمعاملات. وتشير المصادر، في وسائل إعلام محلية، إلى أن شركات الصيرفة ستلتزم بيبع حصيلة مشترياتها الواردة من هذه الحوالات إلى المصارف المرخصة خلال يوم عمل واحد، ويسعر الصرف المحدد بتاريخ قيامه بعملية الشراء مضافاً إليه هامش مالي. ويعتبر المحلل المالي من دمشق، علي الشامي، أن خطوة المركزي «ناقصة» لأن قرار رفع سعر الحوالات، لم يطاول الأموال التي يرسلها المغتربون لذويهم، وهي كتلة التحويلات الكبرى، بل اقتصر القرار على حوالات الأمم المتحدة والسفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. كما أن القرار برأي الشامي «بعيد عن الواقع» لأن سعر صرف الدولار بدمشق اليوم، بين 4300 و4500 ليرة، بمعنى أنه يزيد عن سعر المركزي الجديد، بأكثر من 2000 ليرة للدولار. ويضيف المحلل السوري أن «تعنت» نظام الأسد بتسعير الحوالات باقل من السوق، إنما يفوّت على سورية القطع الأجنبي المقدر بنحو مليوني دولار يومياً حتى عام 2019، إذ اصدر رئيس النظام السوري، بشار الأسد، مرسومين رقم «3 و4» مطلع العام الماضي، واللذين جرّما التعامل بأي عملة أجنبية، ما زاد من مخاوف المحولين أو الزمهم بالتحويل عبر الشركات المرخصة التي تسلم بالعملة المحلية حتى الآن، وبسعر 1250 ليرة للدولار حيث لم يشمل قرار المركزي أمس أسعار الحوالات من الأشخاص. ويبيّن المتحدث عبر اتصال هاتفي أن سعر الحوالات بقيّ عند 435 ليرة للدولار رسمياً حتى ديسمبر/ كانون الأول 2019، رغم أن سعر الدولار بالسوق كان 950 ليرة، ومن ثم رفع سعر دولار الحوالات الخارجية في يونيو/ حزيران من العام الماضي إلى 1250 ليرة وكان السعر بالسوق بنحو 2900 ليرة للدولار «الأسعار دائماً بالمصرف المركزي بنحو نصف السعر الحقيقي بالسوق».

وتشير مصادر من دمشق، طلبت عدم ذكر أسمائها، لـ«العربي الجديد» أن التشديد والملاحقة الأمنية على شركات ومكاتب الصيرفة وعصا المرسوم 3 الذي يجرّم بالسجن كل من يتعامل بالدولار، دفع المغتربين للتحول عن شركات في لبنان أو الأردن، وأحياناً في تركيا، حتى لا يخسر ذووهم نصف قيمة التحويل عبر الإرزام بتسليم الحوالة بالسعر الرسمي للدولار، إذ لا أحد يقبل أن يضيع عليه نحو 50% من قيمة الحوالة حيث يتم إرسال الحوالات بالعملات العالمية لدول الجوار، ومن ثم تحويلها بالليرة إلى سورية.

وتؤكد المصادر أن «التشديد الأمني على أشده هذه الفترة، خاصة بسوقي الحريقة والمرجة بدمشق، ويتم إيصال الحوالات الخارجية بشكل شخصي بعد الاتصال بصاحب العلاقة لكن الوضع خطر وسبق للنظام الشهر الماضي أن اعتقل صرافين وموظفي مكاتب التحويل خلال تسليم الحوالات، بل واقتحم منازل بدمشق وحلب بحثاً عن العملات الأجنبية»، بحسب المصادر. ويعتبر الاقتصادي السوري، حسين جميل، أن حصر التحويل بالشركات المرخصة وبسعر المصرف المركزي، كان من أسباب تراجع سعر صرف الليرة، لأنه زاد من خلل توازن العرض النقدي بالأسواق، بل تستفيد الدول المجاورة من العملات الأجنبية، المقدرة بنحو 60 مليون دولار شهرياً، وبالتالي يزداد عرض الليرة، لأن الحوالات تدخل سورية من الأردن ولبنان بالعملة المحلية. وفي جوابه عن سؤال حول أسباب عدم رفع نظام الأسد سعر الحوالات الخارجية ليصل لمستويات سعر السوق، يقول جميل لـ«العربي الجديد» إن فعل النظام ذلك فسيضطر لرفع السعر الرسمي أيضاً ويعترف بالتالي بنسبة التضخم الحقيقية وربما تنهار الليرة، لذا يحاول النظام ضبط السعر بقوة القانون والرقابة الأمنية، بعد فقدانه القدرة على التدخل عبر جلسات أسبوعية لموازنة سعر الصرف بين السوق الهامشية والرسمية.

ويدفع السوريون الثمن الأكبر جراء هذه السياسة، بحسب رأي الاقتصادي السوري، لأن التحويلات ومساعدة الأبناء من الخارج، كانت أهم عوامل سد الفجوة الكبيرة بين الدخل الذي لا يزيد عن 60 ألف ليرة، والإنفاق الذي يتجاوز 750 ألف ليرة للأسرة شهرياً، حسب أحدث الدراسات.

بروفايل

يسعى الرئيس التنفيذي لشركة «استرازينيكا»، باسكال سوريو، إلى الاستنجاد بكل ما راكم من قدرة على المواجهة وتدبير الأزمات من أجل تجاوز أزمة شركته التي لم تلتزم بتوريد كميات اللقاح ضد كورونا المتفق عليها

(Getty)

باسكال سوريو

مصطفى فعاس

أسعفت وكالة الأدوية الأوروبية، رئيس أسترازينيكا، باسكال سوريو، عندما اعتبرت لقاح الشركة آمناً وفعالاً، غير أنه مازال في مرمى انتقادات الأوروبيين بسبب تباطؤ عمليات توريد اللقاحات الملتزم بها.

سيكون على الرئيس التنفيذي لأسترازينيكا، ذي الأصول الفرنسية، الاستنجاد بكل ما راكم من قدرة على المواجهة وتدبير الأزمات من أجل تجاوز الوضعية التي تجتازها الشركة البريطانية-السويدية، خاصة أن مسؤولين أوروبيين يطالبونه بكشف الحساب. لم تواجه أسترازينيكا فقط القرارات القاضية بتعليق استخدام لقاحها من قبل بلدان أوروبية، رغم تأكيد وكالة الدواء الأوروبية على فعاليته، بل إنها توجد هدفا لانتقادات بسبب تأخرها في الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي القاضية بتسليم كميات اللقاحات المتفق عليها. ولم تتردد الوزيرة الفرنسية المنتدبة في الصحة، أنييس بانبي رونـاشار، في حديثها عن سوريو، عندما اعتبرته مسؤولا عن التأخر في تسليم اللقاح للاتحاد الأوروبي، خاصة بعدما أكدت شركته على قدرتها على توفير اللقاحات التي وعدت بها. عادت وسائل الإعلام الأوروبية إلى النبش في سيرة سوريو، حيث أكدت أن الرجل ذا الأصول الفرنسية المولود بمنطقة بيكاردي، العاشق لعالم الخيول، اختار مسارا دراسيا قاده إلى أن يكون على رأس شركة عقدت على لقاحاتها الكثير من الآمال قبل أن تصبح مثار تشكيك وتعليق في الاستخدام.

لم يستكنف سوريو عن الرد على الانتقادات التي طاولت شركته من قبل الأوروبيين، خاصة فيما يتصل بالتأخر في تسلم الطلبيات التي اتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي. ومن تابعوا مساره يعترفون له بقدرات كبيرة على المواجهة. ولد في مايو/ أيار 1959 بمنطقة بيكاردي بفرنسا، حصل على دبلوم في البيطرة، وحاز على ماجيستير في إدارة الأعمال من المدرسة العليا للتجارة، قبل أن يبدأ مسارا مهنيا خبر فيه عالم صناعة الدواء. التحق بعد تخرجه بمختبر «روسيل أوكلاف» في عام 1986، الذي اندمج مع «هوشت»، التي أضحى مديرا عاما لها، ثم «سانوفي» و«روش»، التي تولى أمر فرعها «بيوتيك» بالولايات المتحدة الأميركية، قبل أن يحط الرحال بـ«أسترازينيكا». اكتسب خبرة كبيرة في مجال تخصصه، تنقل بين مجموعات صناعة الدواء الفرنسية والألمانية والسويسرية والبريطانية، وعاش باستراليا ونيوزيلندا واليابان والولايات المتحدة، قبل أن يتولى أمر أسترازينيكا قبل عشرة أعوام.

يوصف سوريو، البالغ من العمر 61 عاما بأنه لا يتهرب من مواجهة الصعوبات التي تعترض سبيله، تلك خصلة اكتسبها من الوسط المتواضع الذي ينحدر منه، حيث يؤكد أنه في ذلك الوسط يتعلم المرء أن يدافع عن نفسه وجماعته. عندما التحق باسترازينيكا، كانت في وضعية مالية سيئة، حيث عمد إلى إلغاء الآلاف من فرص العمل، والاستثمار في البحث والتطوير والتركيز على أنواع السرطان وأمراض القلب والأمراض التنفسية. نجح الفرنسي الحامل للجنسية الأسترالية، حيث تعيش أسرته، قبل سبعة أعوام في تفادي عرض عمومي للشراء قدمته «فايزر» الأميركية، وصعدت قيمة المختبر الذي يتولى أمره في البورصة من 40 مليار يورو إلى 110 مليارات يورو. استطاعت شركته اقتراح لقاح ضد كوفيد-19 بتعاون مع جامعة أوكسفورد، وأبرمت معها اللجنة الأوروبية عقدا ينصب على طلبية بـ400 مليون جرعة، غير أنها لم تنه تسليم الجزء الأول منه، ما جعل سوريو هدفا لتساؤلات برلمانيين أوروبيين حول تفضيل شركته لتوريد اللقاح للمملكة المتحدة وسبب التأخر في الإنتاج بأوروبا. هو يؤكد أنه سبق لشركته أن وقعت عقدا مع المملكة المتحدة قبل الاتحاد الأوروبي، مشددا على أن الأولى كانت رصدت عشرات الملايين من الجنيهات من أجل تطوير اللقاح، عازيا التأخر في الإنتاج لتفاوت في الإنجاز على مستوى المصانع. خلال الاستماع إليه من قبل البرلمان الأوروبي في فبراير/ شباط الماضي حول تسليم طلبيات الاتحاد من اللقاح، خاطبته نائبة تمثل اليسار الأوروبي الموحد: «السيد سوريو، أنت قطعة صابون صغيرة منفلتة»، في إشارة إلى مواجهته لتساؤلات النواب الأوروبية.

أخبار

بورصة دبي تشهد أول اكتتاب منذ 2017

أعلنت شركة النجم الثلاثي للنقليات (خاصة)، أمس، طرح أسهمها للاكتتاب العام في سوق دبي المالي، في أول اكتتاب عام منذ أواخر 2017. وقالت الشركة، في بيان، إن حجم الطرح يمثل 24 بالمئة من إجمالي رأس المال، بحصيلة متوقعة بين 120 مليونا إلى 160 مليون دولار. وتوقعت الشركة، إدراج الأسهم في سوق دبي المالي بحلول أبريل/نيسان المقبل، «على أن يكون الإدراج رهنا بأوضاع السوق والحصول على الموافقات التنظيمية ذات الصلة». وتابع البيان: «سيتم إتاحة الطرح للمستثمرين المؤهلين ضمن شروط السوق؛ وسيتم تخصيص 5 بالمئة من الطرح لعرضها على جهاز الإمارات للاستثمار (الصندوق السيادي الوحيد للحكومة الاتحادية في الإمارات).

المغرب وإسرائيل يوقعان اتفاقية شراكة

أعلن المغرب توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين رجال الأعمال المغاربة والإسرائيليين العاملين بالقطاع الخاص، لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية. جاء ذلك خلال لقاء افتراضي، حسب وكالة الأنباء المغربية. ووقع الاتفاقية عن الجانب المغربي، شكيب لعلج، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب (رجال الأعمال)، وعن الجانب الإسرائيلي كل من رئيس هيئة المشغلين وأرباب الأعمال، رون تومر، ورئيس اتحاد غرف التجارة، يوريل لين.

شحنة غاز جزائري إلى تركيا

تستقبل تركيا السبت المقبل، سفينة قادمة من الجزائر، تحمل على متنها شحنة غاز طبيعي مسال. وتبين من بيانات نظام تتبع السفن الدولية، أمس، أن السفينة «Berge Arzew» انطلقت من ميناء

«أرزيو» غربي الجزائر إلى تركيا في 22 مارس/ آذار الجاري. وتبلغ سعة السفينة الإجمالية 138 ألفا و89 مترا مكعبا من الغاز المسال. ومن المقرر أن ترسو السفينة في ميناء «علي آغا» بولاية إزمير غربي تركيا، بحسب البيانات. جدير بالذكر أن السفينة تحمل علم جزر البهاما، وأنه تم بناؤها عام 2004.

رواتب الأسرى المحررين الفلسطينيين تصرف نقدا

قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين (حكومية) قدري أبو بكر، أمس، إن رواتب الأسرى المحررين الشهرية، ستصرف اعتبارا من مارس/آذار الجاري بعيدا عن البنوك العاملة في السوق المحلية. وأبلغ أبو بكر، مراسل الأناضول في تصريحات خاصة عبر الهاتف، أن بنك البريد (مؤسسة حكومية غير مصرفية) سيتولى صرف رواتب الأسرى المحررين اعتبارا من مستحقات الشهر الجاري. وانتهت في 31 ديسمبر/كانون أول الماضي مهلة حددتها إسرائيل للبنوك العاملة في السوق المحلية لوقف تعاملاتها مع الأسرى المحررين مصرفيا، وغلق حساباتهم المصرفية نهائيا. وأغلقت البنوك العاملة في البلاد، حسابات الأسرى المحررين بحلول نهاية 2020؛ لتجنب التهديدات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، صرفت الحكومة الفلسطينية، نهاية العام الماضي، 3 رواتب للأسرى المحررين عن شهور ديسمبر 2020 حتى فبراير/شباط 2021. وسيكون صرف رواتب المحررين هذا الشهر (نقدا) من خلال بنك البريد، «إلى حين تركيب أجهزة صراف آلية وإصدار بطاقات للمستفيدين».

اقتصاد الناس

ضمن خطة ضخمة لتجديد البنى التحتية والتأسيس لـ«أميركا الحديثة»، يخطط الرئيس جوزيف بايدن لضخ 3 تريليونات دولار جديدة في الاقتصاد الأميركي. وتعد الولايات المتحدة متراجعة مقارنة بالدول المنافسة، خاصة الصين، في معدل الإنفاق على البنى التحتية

تحديث الولايات المتحدة

بايدن يخصص 3 تريليونات دولار لمشروعات البنية التحتية

موسى مهدي

يدرس الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، تنفيذ خطة إنفاق ضخمة جديدة في الاقتصاد الأميركي بقيمة 3 تريليونات دولار تخصص لمشروعات البنية التحتية.

وحسب وكالة بلومبيرغ ومصادر أميركية أخرى، فقد تم بالفعل تقديم الخطة للرئيس بايدن من قبل مستشاريه ويتجه لعرضها في مؤتمره الصحافي غداً الخميس. وتتناول خطة الإنفاق الجديدة الاستثمار في الطرق والكباري والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والإنترنت، التي يرى اقتصاديون أنها أحد أكبر العوامل التي تعرقل النمو الاقتصادي السريع وتؤخر كفاءته وقدرته التنافسية.

وحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن خطة البنية التحتية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يتناول تحديث وصيانة البنى التحتية التقليدية؛ المطارات والطرق والكباري. والشق الثاني يعالج قضايا الجامعات والتعليم والتدريب والتأهيل ضمن إطار رفع دخول الطبقة الوسطى وتوسيعها. وتصب الخطة في تعزيز الاقتصاد الأميركي وتحديث الولايات المتحدة وتأهيلها للحفاظ على موقعها القيادي في العالم.

يذكر أن البنية التحتية الأميركية لم تحظ بالتحديث خلال العقود الأخيرة، مقارنة بالبنى التحتية الحديثة في الصين، وبالتالي فهي بحاجة إلى استثمارات كبيرة وعاجلة. ويرى خبراء في تحليل بصحيفة «وول ستريت جورنال»، أن إدارة بايدن ستوفر التمويل للخطة الجديدة عبر رفع الضرائب على الأثرياء وإصدار السندات ومقترحات أخرى خاصة بالشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

لكن في المقابل، فإن الخطة ربما ستجد معارضة من أعضاء الكونغرس الذين يرفضون التوسع في العجز بالميزانية ورفع الدين العام الأميركي.

يذكر أن الدين العام الأميركي ارتفع بنسبة 25% خلال العام الماضي إلى 21,8 تريليون دولار. ويقدر حجم الاقتصاد الأميركي في نهاية العام 2020 بنحو 20,93 تريليون دولار، وفقاً لبيانات الوكالة الفيدرالية الأميركية للتحليل الاقتصادي.

ولكن مستشاري بايدن، وحسب تحليل «وول ستريت جورنال» أمس الثلاثاء، يرون أن الخطة تستحق الإجازة والتنفيذ من قبل الكونغرس والبيت الأبيض، رغم أنها سترفع من الدين العام الأميركي لأنها ببساطة ستدعم الانتعاش ولفترة طويلة وستزيد من عدد الوظائف الجديدة وترفع من كفاءة الأداء الاقتصادي بالبلاد وتخلق وفورات للشركات الأميركية.

في هذا الشأن، يرى البروفسور هنري بتروسكي من جامعة ديوك الأميركية في تحليل نشر مقتطفات منه «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي، أن زحام الطرق وتعطل الحركة يكلفان الاقتصاد الأميركي نحو 120 مليار دولار سنوياً. ويقدر خبراء في البنى التحتية في ذات التحليل، أن مشروعات البنى التحتية في أميركا بحاجة ماسة لاستثمارات عاجلة تقدر بنحو تريليوني دولار خلال السنوات الخمس المقبلة حتى العام 2025.

ويقترح الكونغرس الأميركي مجموعة من الخطط لإصلاح مشاريع البنى التحتية وتحديثها في الولايات المتحدة. من بين هذه المشروعات، إنشاء بنك فيدرالي لتمويل مشاريع البنى التحتية، وتأسيس مشروعات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص تختص بالبنى التحتية، وذلك إضافة إلى زيادة التمويل الحكومي من الميزانية الفدرالية. ويبدو أن خطة بايدن ستتناول جميع هذه المقترحات في خطة التمويل المقترحة البالغة 3 تريليونات دولار.

ويرى البروفسور هنري بتروسكي، في التعليقات التي نشرها «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي، أن المطارات الأميركية تعاني من الاختناق ومجموعة من المشاكل اللوجستية التي تعرقل حركة السياحة الأميركية الداخلية والخارجية التي تجلب للاقتصاد الأميركي مئات المليارات سنوياً وتوظف نحو 1,4 مليون أميركي يرفدون الميزانية الفدرالية بالضرائب. ويقول بتروسكي، إن أعطال واختناق المطارات تكلف الاقتصاد الأميركي خسائر سنوية تقدر بنحو 35 مليار دولار.

وفي ذات التحليل، يرى خبراء أن الإنفاق على تجديد وتحديث البنى التحتية سيقلل كلف المواصلات ويزيد من كفاءة الاقتصاد ويرفع من قدرته التنافسية على المدى الطويل.

وتقول مجموعة من الشركات في حوار «الدائرة المستديرة» الذي خصص لمناقشة قضايا البنى التحتية في العام الماضي، إن استثمار واحد في المائة من الناتج المحلي الأميركي في البنى التحتية سيرفع حجم الاقتصاد الأميركي بنحو 83 مليار دولار سنوياً ويخلق 1,7 مليون وظيفة جديدة.

وتعد الولايات المتحدة من بين الدول المتخلفة نسبياً في الإنفاق على البنى التحتية، مقارنة بإنفاق الدول والكتل المنافسة لها في أوروبا وآسيا، خاصة الصين. إذ يقدر حجم الإنفاق على البنى التحتية في الكتلة الأوروبية بنحو 5% سنوياً من إجمالي الناتج المحلي الذي تقدر بيانات «يوروستات» حجمه بنحو 18,292 تريليون دولار في العام 2019 السابق لجائحة كورونا. وهذا يعني أن أوروبا تنفق أكثر من 900 مليار دولار سنوياً على تجديد وتحديث مشروعات الطرق والكباري والمطارات. بينما تنفق الصين التي لديها بنى تحتية حديثة اكتمل معظمها خلال العقد الماضي، نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدره البنك الدولي بنحو 14,28 تريليون دولار في العام 2019، أي أنها تنفق سنوياً أكثر من 1,12 تريليون دولار. وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة تنفق نحو 4% فقط من إجمالي الناتج المحلي على البنى التحتية. لكن خبراء يرون أن من عوامل تخلف البنية التحتية في أميركا أن الحكومة الفيدرالية تترك عمليات الصيانة والتحديث لحكومات الولايات التي عادة لا تمنحها أولوية في التمويل. وترى منظمة «صن رايز» وهي منظمة مدنية أميركية دعمت بقوة الحملة الرئاسية لجو بايدن، أن مبلغ 3 تريليونات ربما لن يكون كافياً لمعالجة المشاكل العويصة التي تعاني منها البنى التحتية في الولايات المتحدة، وربما تحتاج إلى أكثر من هذا المبلغ. ونصحت رئيسة المنظمة، آلين سيلز، الرئيس بايدن بعدم التلكؤ للمعارضة التي يجدها من قبل نواب الحزب الجمهوري بالكونغرس لأنهم يخططون لطرح خطة موازية لخطته.

> البنية التحتية الأميركية لم تحظ بالتحديث خلال العقود الأخيرة

ولكن يعتقد جمهوريون أن الخطة لن تجد معارضة تذكر في مجلسي الكونغرس، لأن العديد من نواب الحزب الجمهوري لديهم قناعة بضرورة زيادة الإنفاق على البنى التحتية في الولايات المتحدة. وكان الإنفاق على البنى التحتية من بين الخطط الرئيسية التي طرحها الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب وساهمت في فوزه بالانتخابات الرئاسية في العام 2016.

ومن المتوقع وفي حال تمرير خطة الثلاثة تريليونات دولار من قبل المشرعين، أن تدفع الانتعاش الاقتصادي الأميركي للنمو فوق معدل التوقعات الحالية التي أعلن عنها مجلس الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي الأميركي» في تقريره الأربعاء والمقدرة بنحو 6,4% خلال العام الجاري.

وعلى صعيد سوق المال الأميركية، فإن خبراء يرون أن ضخ هذا الحجم الضخم من الاستثمارات في الاقتصاد، سيعني ارتفاعاً قياسياً في مؤشرات سوق المال الأميركية. بذكر أن سوق «وول ستريت» ارتفعت بنحو 13,1 تريليون دولار في العام الماضي.

ويتوقع اقتصاديون أن ترفع الخطة من القوة الشرائية في الولايات المتحدة، وترفع من حجم السيولة في المصارف الأميركية، وبالتالي ربما تخلق دورة جديدة من الانتعاش الحقيقي في الولايات المتحدة. وتتوفر لدى المصارف الأميركية سيولة كبيرة للتمويل في الوقت الراهن.

في هذا الصدد، يرى مصرف «جي بي مورغان»، أن البنوك التجارية الأميركية غارقة في السيولة، ولديها احتياطات نقدية تقدر بنحو 3,2 تريليونات دولار. كما يشير إلى أن الإيداعات في الحسابات المصرفية ارتفعت بنسبة 35% خلال الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة بمستوياتها في الربع الأخير من عام 2019. ومن المقدر أن ترتفع الإيداعات الجديدة مع صرف العائلات الأميركية لشيكات حزمة التحفيز الأميركي البالغة 1,9 تريليون دولار. وضخ 3 تريليونات أخرى في الاقتصاد الأميركي.

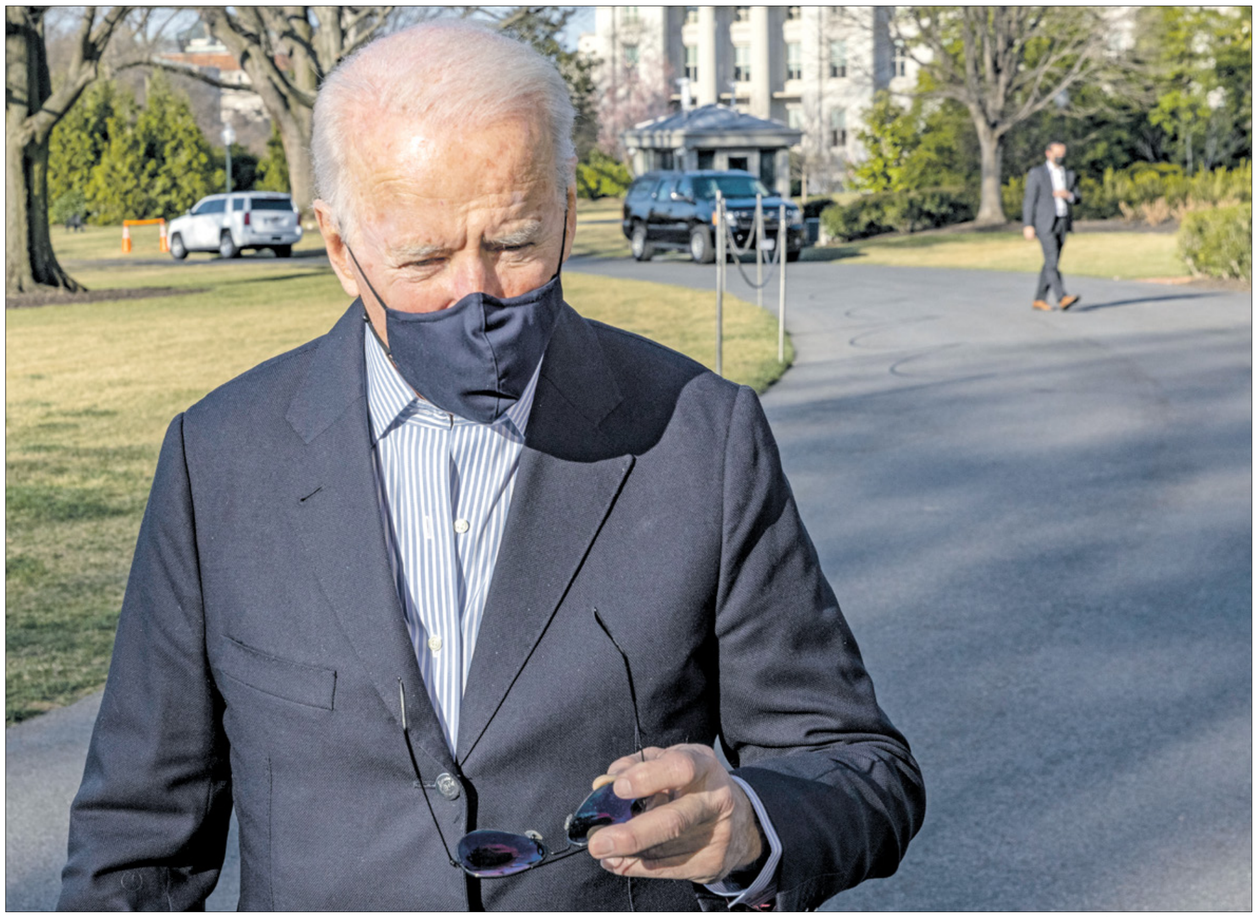

جو بايدن يتجه للتحدث للطرف وشبكات الكهرباء والإنترنت (Getty)

القضاء على البطالة بأميركا

قالت وزيرة الخزانة الاميركية، جانيت يلين (الصورة)، في التصريحات المعدة مسبقا امام مجلس النواب الاميركي، ان اقتصاد الولايات المتحدة سيتمكن من تحقيق نمو، وربما بلوغ مرحلة العمالة الكاملة في العام المقبل بدعم من التحفيزات المالية التي اقرها الرئيس، جو بايدن. وقالت يلين: «اثق بان الافراد سيتجاوزون هذا الوباء، وانه سيكون هناك اقتصاد متنام، وعودة الى التوظيف الكامل في العام المقبل»، وفقا لشبكة «سي ان بي سي».

بريطانيا: غرامة على السفر للسياحة

لندن ـ **العربي الجديد**

تستعد المملكة المتحدة للتصويت على مشروع قانون يقترح فرض غرامة بقيمة 5000 إسترليني (6884 دولاراً) على الأشخاص الذين سيسافرون جواً للخارج بدون عذر مقبول. ومن المتوقع بدء تفعيل القانون في حالة إقراره في 29 مارس/آذار الجاري، إذ إن قضاء العطلات خارج بريطانيا محظور في الوقت الحالي، وذلك وفقاً لتصريحات نقلتها قناة «سكاي نيوز» عن وزير الصحة البريطانية، مات هانكوك. وعلى الرغم من أن القوانين الجديدة المتعلقة بالقيود على الرحلات من غير المتوقع لها أن تنتهي قبل الثلاثين من يونيو/ حزيران المقبل، قال وزير الصحة، مات هانكوك، إنه من المحتمل السماح بالعطلات الخارجية قبل ذلك التاريخ، بحسب «سكاي نيوز». وأوضح هانكوك أن أقرب موعد من الممكن السماح فيه بالسفر إلى الخارج سيكون في السابع عشر من مايو/ أيار. وحذر رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، يوم الإثنين، من أن الموجة الثالثة من إصابات «كورونا» التي تجتاح أوروبا ربما تكون في طريقها إلى بريطانيا. وترغب بريطانيا في الاحتفاظ بنسبة الإصابات المنخفضة بفيروس «كوفيد 19» التي قدرتها وزارة الصحة بنحو 5,342 ألف إصابة يوم الاثنين. وبلغت في المتوسط اليومي خلال الأسبوع الماضي نحو 4,301 ألف إصابة.

إجراءات صارمة تقيد عمل المطاعم والمقاهي في لندن (Getty)

توقعات بتراجع سعر الذهب

متجر ذهب في فيتنام (Getty)

ارتفع سعر الذهب في تعاملات متقلبة أمس الثلاثاء، بفضل تراجع عائدات سندات الخزانة الأميركية، بينما حد صعود الدولار من مكاسب المعدن الأصفر قبل الإدلاء بشهادة رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، جيروم باول وزيرة الخزانة جانيت يلين أمام الكونغرس. وكسب الذهب في السوق الفورية نسبة 0,1 بالمائة، مرتفعاً إلى 1739,66 دولاراً للأوقية (الأونصة) في التعاملات الصباحية في لندن. واستقر الذهب في العقود الأميركية الآجلة عند 1738,70 دولاراً.

وقال روس نورمان المحلل المستقل لرويترز: «يبدو أن السوق تعاني، لا سيما عند مستوى 1745 دولاراً، متوقعاً حدوث هبوط في أسعار الذهب «بسبب قوة الدولار». وأضاف أنه «بالنظر للمستقبل، فإن مسار سعر الذهب سيكون مرهوناً بمعدل التضخم الأميركي في النصف الثاني من العام». يذكر أن الدولار ارتفع أمس الثلاثاء، بنسبة 0,4 بالمائة، وعادة ما يزيد ارتفاع الدولار تكلفة المعدن الأصفر لحاملي العملات الأخرى رغم تراجع عائد السندات الأميركية كما يقلص الدولار من جاذبية الذهب بسبب العائد. ويترقب المستثمرون شهادة باول ويلين أمام الكونغرس للتعرف على مسار النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وتوجهات الفائدة والتضخم.

(العربي الجديد، رويترز)

تعويم العملات... هل يحل أزمات كورونا؟

وسط تداعيات جائحة كورونا وارتفاع الديون، تبحث دول العالم عن حلول مالية ونقدية للتعافي والتكيف مع الأزمة، منها «تعويم العملة الوطنية»، الذي يحمل بين طياته إيجابيات وسلبيات في آن واحد. وعادة تلجأ الدول إلى سياسة تعويم عملتها، في حالة اضطراب الأوضاع المالية والاقتصادية، وتزايد المضاربات في سوق النقد الأجنبي وفقدان البنك المركزي السيطرة عليه. وتؤثر هذه الاضطرابات على أداء ميزان المدفوعات للدولة، وتتسبب في اتساع حجم العجز التجاري، وسط تأثر الصادرات وانكماش الاستثمار الأجنبي الوافد، بسبب تراجع الثقة في مستقبل الاقتصاد. وحررت دول عدة، مثل الصين والهند والبرازيل والأرجنتين وماليزيا ومصر والمغرب والعراق والسودان، سعر صرف عملاتها خلال السنوات والعقود الماضية. لكن هذه التجارب لم يحالفها النجاح بنسبة كبيرة، إلا في الصين والهند، بفضل الصادرات المرتفعة وتدني أسعار المنتجات المحلية، ما عزز الإقبال عليها خارجياً ومحلياً. ويعرف «التعويم» بالسعر العائم أو المحرر لصرف العملة، وهو إحدى الأدوات التي تلجأ إليها إدارة السياسة النقدية بالبنوك المركزية حول العالم لدعم الأنشطة الاقتصادية. ويستهدف «التعويم» ترك البنك المركزي سعر صرف عملة ما، ومعادلتها مع عملات أخرى، ويتحدد سعر الصرف وفقاً للعرض والطلب في السوق النقدية. وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها، تبعاً لمستوى تحرر اقتصادها الوطني، أو قوة تجارتها الدولية، وكفاءة الإنتاج المحلي. وتتعرض أسعار صرف العملات العائمة لتقلبات باستمرار، مع أي تغير يشهده العرض والطلب على العملات الأجنبية، حتى أنها يمكن أن تتغير عدة مرات في اليوم الواحد. ويتضمن التعويم نوعين، الأول «التعويم الحر» يشمل ترك البنك المركزي سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن، بحسب قوى السوق والعرض والطلب. وفي هذا النوع من التعويم يقتصر تدخل البنوك المركزية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير. ويعد التعويم الحر، المفضل للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في التعاطي مع عملاتها، بفضل قوة ميزانها التجاري والدعم الذي تقدمه الاقتصادات للعملات، وتستهدف خفض الواردات أو زيادة الصادرات السلعية. أما النوع الثاني، فهو «التعويم المدار» أو «الموجه» ويعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب، مع تدخل البنك المركزي كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات.

كورونا ضرب الاقتصاد الهندي بعنف (Getty)

(العربي الجديد، الأناضول)

رؤية

الليرة التركية والجنيه المصري وإدارة الأزمات

شريف عثمان

على الرغم من الخلافات السياسية والإيديولوجية الواضحة بين البلدين، تتشابه إلى حدٍ كبير الحالة الاقتصادية التي تمرّ بها كل من تركيا ومصر، وبصورة خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة. إلا أن تعاملات النظامين مع الأزمات المتشابهة جاءت مختلفة تماماً، وساهم في توسيع الفجوة بينها اختلاف الخبرات الاقتصادية التاريخية التي مرّ بها البلدان في العصر الحديث، تماماً كما كان الحال في الشأن السياسي.

ومع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد التركي حالياً، سواء بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمية، أو تلك التي تأخذ القوة الشرائية للعملة وتكلفة المعيشة في الحسبان، يماثل ضعف الاقتصاد المصري تقريباً، يرى كثير من المحللين أن البلدين يعدان من الاقتصادات الواعدة، التي يمكن لها بإدارة جيدة وتخطيط سليم أن تصبح من أكبر اقتصادات العالم.

ويعاني البلدان عجزاً مزمناً في الميزان التجاري، وهو ما وضع عملتيهما تحت ضغوط كبيرة على فترات متقاربة خلال العقود الأخيرة. ويعتمد البلدان في أغلب الأحيان على إيرادات العملة الأجنبية من السياحة الواردة إليهما، لتعويض جزء من عجز الميزان التجاري، مع الأخذ في الاعتبار أن ما حصلت عليه تركيا خلال العقد الأخير من إيرادات السياحة يمثل تقريباً ثلاثة أضعاف ما تمكنت مصر من جمعه خلال نفس الفترة.

وتستورد تركيا ما تزيد قيمته عن قيمة صادراتها بنحو 30 مليار دولار، بينما يرتفع ذلك العجز إلى ما يقرب من 50 مليار دولار في الحالة المصرية، ويزداد وزنه لو أخذنا حجم الاقتصادين في الاعتبار.

وبعد أن ضرب وباء كوفيد-19 العالم، وتسبب في أوامر إغلاق واسعة النطاق، خسر البلدان نسبة كبيرة من إيرادات السياحة الواردة إليهما، فلم تتحصل تركيا إلا على 12 مليار دولار خلال عام 2020، مقارنة بأكثر من 34 مليار دولار جمعتها خلال العام السابق. أما مصر، التي حققت إيرادات تتجاوز 12,5 مليار دولار من السياحة في عام 2019، فلم يدخل خزانتها أكثر من 3 مليارات دولار في أحسن التقديرات خلال العام الماضي.

تتنافس الدولتان في كثير من الأحيان على اجتذاب رأس المال الأجنبي للاستثمار في أدوات الدين التي تصدراها، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وفي أغلب الفترات تحتل إحداهما المركز الأول في قائمة أعلى فوائد مدفوعة، بينما تحتفظ الأخرى بمركزها ضمن أعلى خمس دول في العالم.

وبالفعل، لعبت الأموال الساخنة الواردة إلى البلدين دوراً كبيراً في توفير حماية مؤقتة لعملتيهما، بينما جعلتهما على صفيح ساخن عند تعرض الاقتصاد العالمي لأي صدمات تؤثر على تحركات رأس المال المخاطر، ومن ثم هروب الأموال من الأسواق الناشئة. وخلال الأسابيع الأخيرة، تعرض اقتصادا الدولتين، وعملتاهما، لضغوط كبيرة، بعد ارتفاع معدلات العائد على سندات الخزانة الأميركية، رغم تأكيد مجلس الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» عدم وجود نية لرفع معدلات الفائدة على أمواله، قبل نهاية عام 2023.

ويعد فارق سعر الفائدة بين الدولار وعملة كلا البلدين المحرك الأساسي للأموال الساخنة التي تستثمر في أدوات الدين المحلية فيهما، وهو ما دعا محللاً مرموقاً للأسواق، هو روبين بروكس، كبير الاقتصاديين بمؤسسة التمويل الدولي، لتحذيرهما من هروب الأموال منهما مع الارتفاع في عوائد السندات الأميركية، ومؤكداً على ضرورة رفعهما لمعدلات الفائدة لديهما، وإلا تعرضت عملتاهما لخسائر كبيرة.

ومع كل التشابهات السابقة، ويسبب عمق/ سطحية التجارب العملية لواضعي السياسات الاقتصادية في البلدين، اختلفت سياساتهما خلال السنوات الأخيرة، فعمدت تركيا إلى منح الليرة حرية كاملة للتحرك وفقاً لمحددات العرض والطلب، واكتفى البنك المركزي المصري بإعلان تحرير سعر الصرف، بينما كانت أسعار العملة المحلية تتحدد يومياً من خلال اتصالات تليفونية بين مسؤوليه ومسؤولي أذرعه في السوق، وعلى رأسها البنوك المملوكة للحكومة المصرية، وبغض النظر عن حجم المطلوب والمعروض من الدولار، أو حجم الفجوات في الميزان التجاري والحساب الجاري في البلاد، والتي كانت سلبية، أي تعاني عجزاً، خلال أغلب فترات السنوات الماضية.

اختلاف السياسات أدى إلى تباين النتائج لدى الدولتين، فارتفعت العملة المصرية بنسبة 12% تقريباً خلال العامين الأخيرين، بدعم من البنك المركزي الذي اعتمد على القروض الخارجية في تنفيذ سياسته الخاصة بتحديد سعر عملته مقابل الدولار، فتسبب ارتفاع قيمة العملة (الزائف) في زيادة الدين الخارجي المصري بنسبة تقترب من 40% خلال الفترة.

أما العملة التركية، التي كانت ظروفها مطابقة لظروف العملة المصرية، فقد تسببت سياسة سعر الصرف الحر التي اتبعها البنك المركزي التركي في خسارتها 40% تقريباً من قيمتها خلال نفس الفترة، قبل أن يتسبب تغيير محافظ البنك المركزي التركي ناجي أغبال نهاية الأسبوع الماضي، مع ما صاحبه من مضاربات متعمدة من بعض المتربصين بالعملة التركية، في فقدان العملة 15% إضافية من قيمتها، بين عشية وضحاها.

تشير تصريحات محافظ البنك المركزي التركي الجديد إلى عدم وجود نية لديه للتسرع بإلغاء قرار رفع الفائدة الذي تم اتخاذه من المحافظ المعزول قبل أيام، رغم ما هو معروف عنه من تفضيل للفوائد المنخفضة.

وفي تعاملات أول أيام الأسبوع، استردت الليرة التركية جزءاً غير قليل مما فقدته من قيمتها، وفي تقديري، ستسترد المزيد خلال الأيام المقبلة، ولا يبدو أنها ستضطر في المستقبل القريب للاستعانة بالقروض الخارجية، التي انخفضت خلال العامين الماضيين بنسبة تقدر بحوالي 5%.

لم تحسم مدارس السياسات النقدية المختلفة أفضلية سياسة سعر الصرف الحر عن المدار أو العكس، لكن هناك قضية أخرى أكثر شمولاً وأقدم، تم حسمها، ولا يختلف عليها حالياً اثنان، وهي أن العرض والطلب من أي سلعة، أو عملة بالتأكيد، هما الأفضل في تحديد سعرها، وأن أي تدخلات في تحديد السعر بعيداً عنهما، لن ينتج عنها إلا تأجيل الوصول إلى السعر الحقيقي، مع إضافة الكثير من التكاليف التي يتم تحملها خلال فترة التأجيل، التي وإن طالت، فلا بد أن يكون لها من نهاية.